



تقرير الأمم المتحدة الرابع عن تنمية الموارد المائية في العالم – بيان صحفي إقليمي – الدول العربية وغرب آسيا

المنطقة العربية تواجه تحديات متعاظمة في مجال المياه

مارسيليا، فرنسا، 12 آذار/مارس 2012

في وقت تواجه فيه المنطقة العربية تحديات متعددة متصلة بالمياه بسبب النمو السكاني، والمطالب المتعلقة بالأمن الغذائي، والاستخدام المفرط للموارد المائية، وتغير المناخ، والأحداث المناخية الشديدة، والأضرار التي لحقت بالبنى الأساسية للمياه نتيجة للنزاعات الإقليمية، تشدد الأمم المتحدة على أن ضرورة التعاون بشأن الموارد المائية المشتركة باتت أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى.

ويشير التقرير الأحدث للأمم المتحدة عن تنمية الموارد المائية في العالم (النسخة الرابعة) الذي تم إطلاقه اليوم في إطار المنتدى العالمي السادس للمياه في مارسيليا، بفرنسا، إلى أن البلدان العربية تتصدى لهذه التحديات عن طريق تحسين إدارة الموارد المائية، وزيادة فرص الانتفاع بالإمدادات المائية وخدمات الصرف الصحي، وتعزيز القدرة على الصمود والتأهب، وزيادة استخدام الموارد المائية غير التقليدية. ولكن هذه التدابير لن تكفي وحدها لتجاوز الصعوبات التي تواجهها معظم بلدان المنطقة بسبب ندرة المياه.

وجاء في التقرير أنه في حين تعاني المنطقة العربية من ندرة المياه منذ زمن طويل، أدى العديد من العوامل والتحديات في العقود الأخيرة إلى تفاقم الضغوط على موارد المياه العذبة، بما في ذلك النمو السكاني، والهجرة، وأنماط الاستهلاك المتغيرة، والنزاعات الإقليمية، وتغير المناخ، ونظم الإدارة. وأدت هذه الضغوط بدورها إلى زيادة المخاطر وأوجه عدم اليقين المرتبطة بكمية المياه ونوعيتها، وبعملية رسم السياسات الرامية إلى تعزيز أهداف التنمية الريفية والأمن الغذائي.

ويحدد التقرير أربعة تحديات رئيسية تؤثر على إدارة الموارد المائية في المنطقة العربية، وهذه التحديات هي: ندرة المياه، والاعتماد على الموارد المائية المشتركة، وتغير المناخ، والأمن الغذائي. وتعد القيود المالية والتقنية، وقلة المنافذ المتاحة للانتفاع ببيانات ومعلومات موثوق بها بشأن نوعية المياه وكميتها، وعدم توافر هذا النوع من البيانات والمعلومات بالقدر الكافي، عوامل مترابطة تزيد من المخاطر وأوجه عدم اليقين المتصلة بعملية التصدي لهذه التحديات.



ندرة المياه

يمكن وصف جميع البلدان العربية تقريباً بأنها شحيحة المياه. ولكن البلدان التي تتمتع بقدر أكبر من الموارد المائية بالمقارنة مع غيرها شهدت أيضاً على مدى العقود الأربعة الأخيرة تراجعاً بنسبة 50% في الحصة السنوية الإجمالية للفرد من الموارد المائية المتجددة. ويمثل هذا التراجع أعظم التحديات المتصلة بقطاع المياه في المنطقة العربية.

ويفيد التقرير بأن المياه السطحية لم تعد تكفي لتلبية احتياجات بعض بلدان المنطقة من حيث المياه، وأن تواتر عمليات استخراج المياه الجوفية قد ازداد، مما يهدد استدامة الكثير من نظم طبقات المياه الجوفية الوطنية والمشاركة ويزيد من خطر نشوب النزاعات. ولكن بما أن بعض موارد المياه الجوفية هي من الموارد غير المتجددة، فإن استخدامها يصعب تطبيق الأطر الرامية إلى إدارة هذه الموارد بطريقة مستدامة.

ويؤكد التقرير أنه من الضروري اعتماد إطار للإدارة المتكاملة للموارد المائية في الأماكن التي تُطبَّق فيها نهج تقليدية وغير تقليدية لمعالجة القيود الناجمة عن ندرة المياه في المنطقة.

الاعتماد على الموارد المائية المشتركة

يوضح التقرير أن أحد التحديات الكبيرة المرتبطة بإدارة الموارد المائية في المنطقة العربية هو أن نظم الأنهار الدولية الرئيسية في المنطقة تكون عادةً مشتركة بين بلدين أو عدة بلدان. ويتعاظم هذا التحدي في الأماكن التي لا توجد فيها نظم مؤسسية ترمي إلى الحد من المخاطر وأوجه عدم اليقين المتعلقة بإدارة الموارد المائية وتخصيصها في ظل مشكلة ندرة المياه.

ونتيجة لذلك، عمد الكثير من البلدان العربية إلى استخدام المياه الجوفية للتعويض عن تناقص إمدادات المياه العذبة على المستوى الوطني وزيادة كمية المياه المتوافرة لأغراض الري والتنمية. ولكن بالنظر إلى خطر استنفاد موارد المياه الجوفية السطحية، تستكشف البلدان الفرص المتاحة لتنمية طبقات المياه الجوفية الأكثر عمقاً وامتداداً والتي تشكل في الكثير من الحالات جزءاً من نظم إقليمية أوسع نطاقاً لطبقات المياه الجوفية العابرة للحدود. وعلاوةً على ذلك، قد تنشأ نزاعات متصلة بالمياه على المستوى دون الوطني بين المناطق الإدارية والمجتمعات المحلية والقبائل. ويؤدي ذلك إلى نشوب توترات في المناطق الشحيحة المياه وبين



الأطراف المعنية ذات المصالح المتنافسة، تتحول فيما بعد إلى نزاعات محلية.

وإقراراً بأهمية الحد من النزاعات، حاولت بلدان المنطقة إبرام اتفاقات ثنائية ومتعددة الأطراف وإنشاء مؤسسات تُعنى بالموارد المائية المشتركة. ولكن على الرغم من الجهود المبذولة لإبرام اتفاقات رسمية، فإن الاتفاقات القائمة تستلزم تعزيز القدرات وتحسين الأطر المؤسسية والقانونية لدعم الإدارة المتكاملة للموارد المائية المشتركة، ولا سيما في الحالات التي تكون فيها الإرادة والالتزامات السياسية غير متوافرة أو غير كافية.

تغير المناخ وتقلبه

تتسم المنطقة العربية بسرعة التأثير بتغير المناخ وتقلبه نتيجة لمشكلة ندرة المياه التي تعاني منها أساساً. ويمكن لتغيرات محدودة في أنماط المناخ أن تؤدي إلى آثار مأساوية على أرض الواقع. وتشير سيناريوهات تغير المناخ إلى احتمال ارتفاع درجة الحرارة في المنطقة، وهو أمر قد يسهم وفقاً لنتائج عدة عمليات تقييم خاصة بالأثر البيئي في ازدياد حالات الجفاف، وانخفاض رطوبة التربة، وارتفاع معدلات البخر والنتح، وتغير أنماط سقوط الأمطار الموسمية.

ويشير التقرير كذلك إلى أن ارتفاع تواتر حالات الجفاف في المنطقة العربية هو تحدٍ كبير جداً في المنطقة، إذ شهد كل من الجزائر والمغرب والصومال والجمهورية العربية السورية وتونس حالات جفاف شديدة في السنوات العشرين الأخيرة. ويبدو أيضاً أن ثمة ارتفاعاً في تواتر هذه الحالات وشدها. وعلى سبيل المثال، تغيرت دورة الجفاف في المغرب من سنة واحدة من الجفاف في المتوسط كل خمس سنوات قبل عام 1990 إلى سنة واحدة من الجفاف كل سنتين في العقد التالي. ويعاني القرن الأفريقي اليوم من إحدى أسوأ حالات الجفاف التي شهدتها منذ عقود.

الأمن الغذائي

تستهلك الزراعة أكبر حصة من الموارد المائية المتوافرة في المنطقة العربية وتُعد بالتالي السبب الرئيسي للضغوط التي تتعرض لها هذه الموارد. وفي حين تحتل الأراضي الصالحة للزراعة والأراضي الزراعية الدائمة للفرد مساحة صغيرة في معظم بلدان المنطقة، تمثل الزراعة أكثر من 70% من الطلب الإجمالي على المياه. وتزيد هذه النسبة على 90% في كل من الصومال واليمن.

United Nations
World Water
Assessment
Programme



United Nations
Educational, Scientific and
Cultural Organization



UN WATER

وعلى الرغم من هذه المعدلات العالية لاستخدام المياه، تعجز البلدان العربية عن إنتاج ما يكفي من المواد الغذائية لتلبية الاحتياجات الأساسية لسكانها. وتعتمد هذه البلدان بالتالي إلى استيراد ما يتراوح بين 40 و50% من الكمية الإجمالية للحبوب اللازمة للاستهلاك المحلي. وتصل هذه النسبة إلى 70% في العراق واليمن على الرغم من الحجم الكبير للقطاع الزراعي في هذين البلدين. ويُرجح أن يزداد الوضع سوءاً في ظل تغير المناخ.

وتُعد الإنتاجية الزراعية المحدودة والتدهور المتواصل للأراضي وندرة المياه عوامل تحول دون تحقيق أهداف الاكتفاء الذاتي من الغذاء على المستويين الوطني والإقليمي. ونتيجة لذلك، باتت السياسات العربية المتعلقة بالاكتفاء الذاتي من الغذاء تركز على مفهوم أوسع نطاقاً للأمن الغذائي. واستطاعت الحكومات التي تتمتع بالقدر الكافي من الموارد المالية أن تعتمد خيارات بديلة في إطار السوق العالمي لتحقيق هذا الهدف. وتقوم الحكومات الأخرى بمراجعة سياساتها الإنمائية والتجارية، حتى أنها تلقت إلى الجهات المعنية بتوفير الإغاثة في حالات الطوارئ لتجاوز آثار الأزمات الغذائية على غرار الأزمة التي شهدتها القرن الأفريقي ومنطقة الساحل بسبب الجفاف.

ويفيد التقرير بأن عقود الإيجار الطويلة الأجل الخاصة بالأراضي الزراعية برزت في بلدان أخرى بوصفها أداة إضافية لمعالجة أوجه النقص والقصور المرتبطة بالإنتاج الزراعي المحلي والناجمة عن قيود متصلة بالمياه والأراضي والطاقة والتكنولوجيا. وترمي هذه الاستثمارات إلى ضمان الانتفاع بالسلع الأساسية والتخفيف من تعرض البلدان لآثار تقلبات الأسعار العالمية للمواد الغذائية وتدابير حظر التصدير التي غالباً ما تقترن بالأزمات الغذائية. ولكن يحذر التقرير من أن تنفيذ هذه العقود التي تتيح لا شك تحقيق مصالح المالك والمستأجر على حد سواء هو مسألة مثيرة للجدل في المناطق التي اعتاد فيها السكان الأصليون والرعاة على استخدام الأراضي التي يُسمح اليوم باستغلالها في إطار مشاريع مشتركة أو التي تؤجرها الحكومات المركزية أو المالكون الغائبون للمستثمرين المهتمين.

وأخيراً، يذكر التقرير القارئ بأن المياه تقع في صميم الثقافة والوعي العربيين، موجهاً رسالة إيجابية مفادها أن المستقبل سيظهر أن تقييم المخاطر وإشراك الأطراف المعنية في عمليات بناء وقائمة على المشاركة سيشجعان على اتخاذ التدابير اللازمة على الصعيدين الوطني والإقليمي لتجاوز التحديات المذكورة، وذلك على الرغم من أوجه عدم اليقين التي لا تزال تكتنف المنطقة.

Programme Office on
Global Water Assessment,
Division of Water Sciences, UNESCO
Villa la Colombella
Località Colombella Alta
06134, Colombella, Perugia, Italy

Office tel.: +39 075 591 10 11
Fax: +39 075 591 33 23 / 075 691 96 67
www.unesco.org/water/wwap



موجز إعلامي بشأن تقرير الأمم المتحدة الرابع عن تنمية الموارد المائية في العالم

إن برنامج الأمم المتحدة العالمي لتقييم الموارد المائية هو برنامج تستضيفه اليونسكو يُعنى بتنسيق إسهامات 28 عضواً وشريكاً في لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية في التقرير الخاص بتنمية الموارد المائية في العالم.

ويقدم هذا التقرير الرائد عرضاً شاملاً يعطي صورة عامة عن حالة موارد المياه العذبة في العالم. فيحلل التقرير الضغوط الناجمة عن القرارات التي تتسبب بارتفاع الطلب على المياه وتؤثر بالتالي على مدى توافرها. كما أنه يقدم مجموعة من الأدوات والخيارات العملية لمساعدة القادة في الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني على التصدي للتحديات الراهنة والمقبلة. ويقترح التقرير حلولاً يمكن الاعتماد عليها لإصلاح المؤسسات وتغيير سلوكها، ويستكشف المصادر المحتملة لتمويل الاستثمارات التي توجد حاجة كبيرة إليها في مجال المياه.

وتتميز النسخة الرابعة للتقرير الخاص بتنمية الموارد المائية في العالم بأنها تركز على معلومات مستمدة مباشرة من المناطق، وتسلب الضوء على المسائل الهامة، وتراعي موضوع المساواة بين الجنسين بوصفه قضية بالغة الأهمية. ويستند التقرير إلى نهج موضوعي هو "إدارة المياه في ظروف صعبة ومحفوفة بالمخاطر"، ذلك لأن العالم يتغير بسرعة لم يسبق لها مثيل وبطرق غالباً ما يتعذر التنبؤ بها، مما يؤدي إلى ازدياد أوجه عدم اليقين والمخاطر. ويشدد التقرير على أن الخبرات المكتسبة على مدى التاريخ لن تكفي بعد الآن لتحديد العلاقة التقريبية بين الكميات المتوافرة من المياه وتغير الطلب في المستقبل.

كما يسعى التقرير الرابع عن تنمية الموارد المائية في العالم إلى إبراز الدور المركزي للموارد المائية في جميع جوانب التنمية الاقتصادية والرعاية الاجتماعية، مشدداً على ضرورة اتخاذ تدابير منسقة تركز على نهج مشترك بين القطاعات المستخدمة للمياه لضمان الاستفادة إلى أقصى حد من الفوائد الكثيرة للمياه وتقاسم هذه الفوائد على نحو منصف، وتحقيق الأهداف الإنمائية المتصلة بالمياه.
